المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

1 مايو 2025

ضريبة موحدة... بدلا من الرسوم المتعددة

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

7 معلومة مصورة

8 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

8 زيارة الرئيس السيسي لجيبوتي... خطوة جديدة نحو تعميق الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية

19 تخفيض سعر الفائدة في مصر: التأثيرات والتداعيات الاقتصادية

تقديم

شهد الأسبوع الأخير من أبريل 2025 تطورات متسارعة محليًا ودوليًا. على الصعيد العالمي، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 2.8% لعام 2025، محذرًا من ارتفاع الدين العام العالمي فوق 95% من الناتج المحلي. وفي الولايات المتحدة، تدرس إدارة ترامب خفض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية في محاولة لتهدئة التوترات التجارية، وسط مؤشرات إيجابية بالأسواق العالمية.

في قطاع الطاقة، عززت الصين تأمين مصادرها بعقد جديد مع «أدنوك» الإماراتية، فيما أعلنت «أرامكو» تعاونًا مع «بي واي دي» الصينية لتطوير مركبات الطاقة الجديدة.

محليًا، وجّه الرئيس عبد الفتاح السيسي بإحلال ضريبة موحدة على أرباح الشركات بدلاً من الرسوم المتعددة لتسهيل مناخ الاستثمار. كما بدأ البنك المركزي دورة التيسير النقدي عبر خفض أسعار الفائدة، بالتوازي مع وقف إصدار شهادات العائد المرتفع بالبنك الأهلي المصري وبنك مصر. في المقابل، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى 2.4% لعام 2024.

وفي قطاع النقل، أعلنت هيئة قناة السويس عن قرب تدشين أكبر قاطراتها البحرية لتعزيز قدرتها اللوجستية. إقليميًا، توقع صندوق النقد انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة 1.5% خلال 2025، بينما أطلقت تركيا وسوريا مبادرة تفاوضية نحو شراكة اقتصادية شاملة، إلى جانب تشكيل مجلس تنسيق أعلى بين سوريا والأردن لدعم التعاون الثنائي.

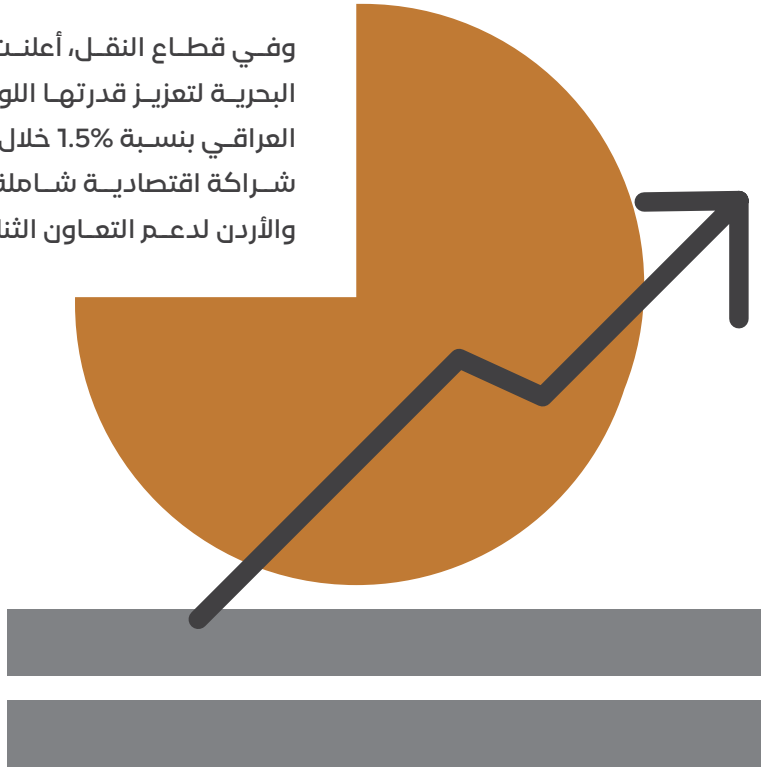

.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع الأخير من أبريل 2025 عدة تطورات على الصعيدين المحلي والدولي، وسط مزيج من التهدئة المعلنة والتصعيد الخفي في الملفات الاقتصادية والجيوسياسية.

فعلى صعيد التطورات المحلية، وضمن جهود الدولة لتعزيز مناخ الاستثمار، وجّه الرئيس عبد الفتاح السيسي باستبدال الرسوم التي تفرضها الجهات المختلفة على الشركات بضريبة موحدة تفرض على صافي الأرباح، مع التأكيد على أهمية تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء المالية عن المستثمرين. في سياق متصل، أعلنت هيئة قناة السويس قرب تدشين أكبر قاطرة بحرية تابعة لها بقدرة شد تصل إلى 190 طن، تُبنى في ترسانة الإسكندرية، ضمن خطة لتحديث أسطولها البحري وتوطين الصناعات الاستراتيجية.

وفي القطاع المصرفي، أوقف البنك الأهلي المصري وبنك مصر إصدار شهادات الادخار ذات العائد المرتفع (27%)، وخفضا العائد على منتجات أخرى بنحو 2%، وذلك انعكاسا لقرار لجنة السياسة النقدية المتضمنة تيسيرا نقديا لأول مرة منذ أربع سنوات.

ومن جانبه، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بمقدار 0.2 نقطة مئوية لعامي 2024 و2025، ليتوقع نموًا بنسبة 2.4% في 2024، في وقت خفض فيه توقعاته لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمومًا، وذلك في تحديثه الأخير لتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أبريل 2025.

إقليميًا، توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة 1.5% في 2025، مع تعافٍ محدود بنسبة 1.4% في 2026، على خلفية تراجع أسعار النفط، وهي مراجعة هبوطية كبيرة مقارنة بتوقعاته السابقة في أكتوبر 2024 التي رجّحت نموًا بنسبة 4.1% في عام 2025.

وفي تطور لافت، أعلن وزير التجارة التركي رغبة بلاده في التفاوض مع سوريا على اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، عقب زيارة رسمية إلى دمشق. كما أعلنت كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية، عن اتفاق مشترك يقضي بتشكيل مجلس تنسيق أعلى يضم عدة قطاعات من بينها الطاقة، الصحة، الصناعة، التجارة، النقل، الزراعة، المياه، تكنولوجيا المعلومات، التعليم، والسياحة، على أن يعقد المجلس أول اجتماعاته خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وعلى الصعيد الدولي، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لهذا العام إلى 2.8% بانخفاض عن 3.3% كان يتوقعها في يناير، وتوقع الصندوق أن تلعب الصين والهند، الدولتان الأكثر عدداً من حيث السكان في العالم، دوراً أكبر في دفع عجلة الاقتصاد العالمي، في ظل خفض توقعات النمو بسبب تصاعد الحرب التجارية. وتضمنت توقعات الصندوق أن يقفز الدين العام بنسبة 2.8% العام الحالي، أي أكثر من ضعف تقديراته لعام 2024، ما سيدفع الدين الحكومي العالمي فوق 95% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الولايات المتحدة الامريكية، تدرس إدارة الرئيس دونالد ترمب خفض الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضتها على الواردات الصينية في محاولة لتهدئة التوترات المتصاعدة مع بكين، بعدما أثارت اضطراباً في التجارة والاستثمار العالميين، في المقابل، أشارت الصين إلى انفتاحها على استئناف المحادثات التجارية مع الولايات المتحدة بشرط توقف واشنطن عن التهديدات..

وجاء من ابرز اخبار الشركات، توقيع المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري عقدًا محدد المدة مع شركة أدنوك الإماراتية لشراء 500 ألف طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال بدءًا من عام 2026 ولمدة خمس سنوات، في ثالث اتفاق من نوعه بين أدنوك وشركات صينية في ظل سعي بكين لتأمين مصادر طاقة بديلة وسط الحرب التجارية. كما وقعت شركة «أرامكو السعودية» اتفاقية تعاون مع شركة «بي واي دي» الصينية المتخصصة في تصنيع مركبات الطاقة الجديدة وبطاريات الطاقة، وذلك بهدف استكشاف فرص تطوير تقنيات مبتكرة في مجال المركبات التي تعمل بمصادر الطاقة الجديدة.

.. معلومة مصورة

توقعات النمو

(نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي %)

المنطقة	2024	2025	2026
العالم	3.3	2.8	3
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.4	1.5
الولايات المتحدة الامريكية	2.8	1.8	1.7
منطقة اليورو	0.9	0.8	1.2
اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية	4.3	3.7	3.9
منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى	2.4	3	3.5

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2025، صندوق النقد الدولي.

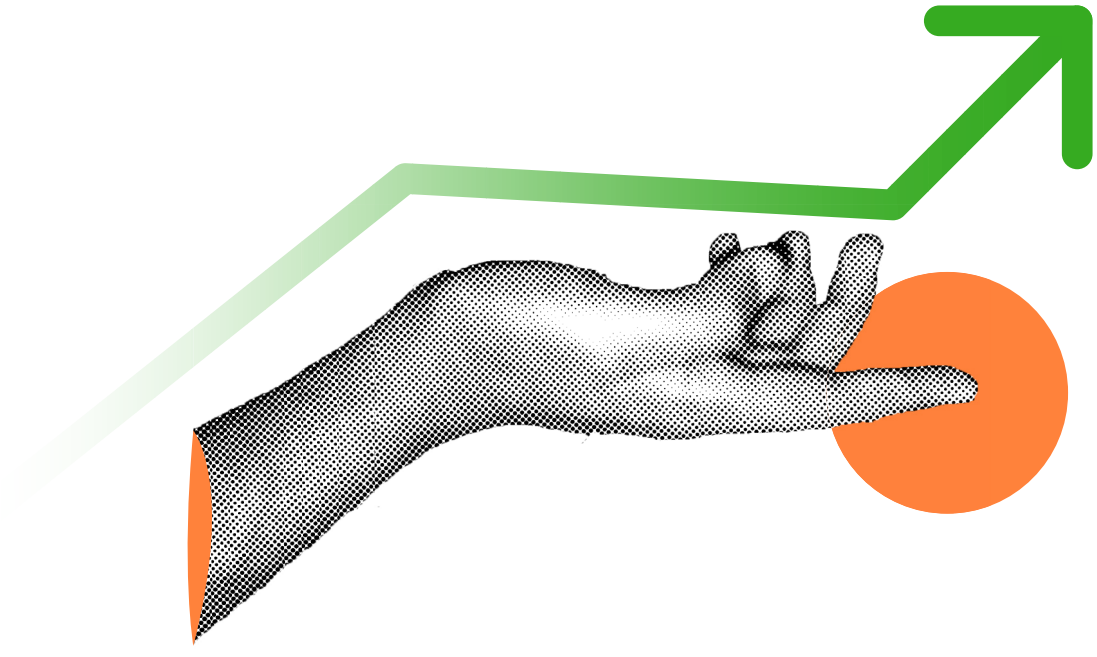

.. مقالات تحليلية

زيارة الرئيس السيسي لجيبوتي...
خطوة جديدة نحو تعميق الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية

بسنت جمال
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد العلاقات الاقتصادية بين مصر والقارة الأفريقية من أهم أبعاد العلاقات الثنائية بين الجانبين، حيث تسعى مصر لتعزيز الشراكة الاقتصادية مع كافة الدول الأفريقية سواء على المستوي الثنائي أو الإقليمي كمظلة داعمة لتحركاتها داخل القارة، كما تتخذ العديد من الآليات لتطوير حجم التجارة الثنائية، والسعي لفتح الأسواق الأفريقية لتنمية الصادرات المصرية وزيادة الاستثمارات في أفريقيا وتدعيم التعاون الاقتصادي في المجالات وثيقة الصلة بالتنمية.

زيارة الرئيس «السيسي» لجيبوتي

تعتبر الزيارات الرسمية من بين آليات زيادة التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية، كانت آخرها زيارة السيد الرئيس «السيسي» لجيبوتي في الثالث والعشرين من أبريل 2025، والتي جاءت لتناقش العديد من القضايا الاقتصادية والتنموية والأمنية، وذلك في ظل التهديدات المتصاعدة التي تواجه ممرات التجارة العالمية، وفي خضم تحولات جيوسياسية متسارعة تشهدها منطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي يدلل على أن مصر لا تسعى فقط إلى شراكة أمنية، بل تؤكد إنها شريك تنموي لجيبوتي التي تعتبر دولة محورية في معادلة أمن البحر الأحمر، حيث لم تقتصر الزيارة على تناول التعاون السياسي والأمني فقط بين البلدين، بل امتد ليشمل مجالات متعددة من أبرزها التجارة والنقل البحري والطاقة المتجددة والأمن الإقليمي.

وخلال الزيارة، تباحث الجانبان تنفيذ مشروعات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص المصري والجيبوتي، وتعميق التعاون الثنائي في مجالات عديدة، من بينها؛ الطاقة، والتجارة، والاتصالات والزراعة والري والموارد المائية، والتعليم والثقافة، والصحة، والسياحة، كما تم الاتفاق على وضع حجر الأساس لمشروع توريد وتركيب محطة الطاقة الشمسية في قرية «عمر جكع « بمنطقة «عرتا» بجيبوتي في الأيام القليلة المقبلة عقب الزيارة الرئاسية من خلال المسئولين المختصين من البلدين.

كما استعرض الزعيمان أبرز المشروعات التي يساهم الجانب المصري في تنفيذها في جيبوتي بقطاع الكهرباء والطاقة، ومن بينها إعداد دراسة لرفع قدرات شبكة الكهرباء الجيبوتية، وتحديد عدد من المشروعات التي تساهم في تحقيق أمن الطاقة بالبلاد، ومشروع توسعة محطة طاقة الرياح في منطقة «جوبيت».، وإنشاء محطة للطاقة الشمسية في ميناء الحاويات بميناء جيبوتي.

وأسفرت الزيارة عن تأسيس «مجلس الأعمال المصري – الجيبوتي»، وتدشين بنك «مصر – جيبوتي»، كما تم التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وهي؛ مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشباب، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الرياضة، وبرنامج تنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2028/2025، ومذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية للإعلام في مصر، وإذاعة وتليفزيون جيبوتي، ومذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، ووزارة الإعلام الجيبوتية.

العلاقات الاقتصادية بين مصر وجيبوتي

بلغت قيمة التبادل التجاري بين مصر وجيبوتي 122.4 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 161.9 مليون دولار خلال عام 2023، وهو ما يمثل نحو 1.24% فقط من إجمالي التجارة المصرية مع أفريقيا والبالغ حجمها 9.8 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية لجيبوتي 108.6 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 152.3 مليون دولار خلال عام 2023، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من جيبوتي 13.8 مليون دولار عام 2024 مقابل 9.6 مليون دولار خلال عام 2023( ).

ولا تتمثل أهمية جيبوتي لمصر في العلاقات التجارية فحسب، بل في أهميتها الجيوسياسية بالنسبة للعالم ولمنطقة القرن الأفريقي، لذا فإن تعزيز العلاقات الثنائية مع جيبوتي سيعزز الحضور الاقتصادي المصري في أحد أكثر المواقع الجيوسياسية أهمية في العالم لقربها من البحر الأحمر الذي يُعد شريانًا حيويًّا للمِلَاحة الدولية، فضلًا عن أهميته الخاصّة لقناة السويس.

وتأتي الأسمدة على قائمة أهم المجموعات السلعية التي صدرتها مصر إلى جيبوتي خلال عام 2024، وذلك بقيمة 62.3 مليون دولار، يليها منتجات المطاحن (دقيق ونشا وحبوب) بقيمة 8.6 مليون دولار، وزيوت عطرية ومستحضرات تجميل بقيمة 6.3 مليون دولار، وصابون ومستحضرات غسيل بقيمة 6.1 مليون دولار، وأخيرًا، شحوم وزيوت نباتية وحيوانية بقيمة 4.6 مليون دولار، فيما تعتبر الحيوانات الحية من أهم المجموعات السلعية التي استوردتها مصر من جيبوتي خلال عام 2024 بقيمة 13.8 مليون دولار.

وبلغت قيمة الاستثمارات الجيبوتية في مصر 2.2 مليون دولار خلال العام المالي 2024/2023 مقابل 42 ألف دولار خلال العام المالي 2023/2022، بينما بلغت قيمة الاستثمارات المصرية في جيبوتي 670 ألف دولار خلال العام المالي 2024/2023 مقابل 21.4 مليون دولار خلال العام المالي 2023/2022.

وبلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين في جيبوتي 753 ألف دولار خلال العام المالي 2024/2023، مقابل 1.5 مليون دولار خلال العام المالي 2023/2022، بينما بلغت قيمة تحويلات الجيبوتيين العاملين بمصر 71 ألف دولار خلال العام المالي 2024/2023 مقابل 44 ألف دولار خلال العام المالي 2023/2022.

أبعاد العلاقات الاقتصادية بين مصر والقارة الأفريقية

تعكس زيارة السيد الرئيس لجيبوتي اهتمام مصر بالقارة الأفريقية حيث يمتد التعاون الثنائي بين الجانبين ليشمل التعاون التجاري والتنموي والاستثماري، والذي تتبين مظاهره على النحو التالي:

1. التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا:

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي 9.8 مليار دولار خلال عام 2024 مقابل 9.2 مليار دولار خلال عام 2023 بنسبة زيادة قدرها 6.5%.

أ. الصادرات والواردات بين مصر وأفريقيا:

بلغت صادرات مصر لدول الاتحاد الإفريقي عام 2024 نحو 7.73 مليار دولار ارتفاعًا من 7.4 مليار دولار خلال عام 2023( )، وهو ما يمثل زيادة قدرها 4.45%، ووفقًا لأحدث البيانات المتاحة، تركزت أعلى قيم الصادرات خلال عام 2023 في خمس دول بنسبة 65.5% من إجمالي صادرات مصر إلى الدول الأفريقية، متوزعة على النحو الآتي:

الشكل -1 أعلى 5 دول أفريقية مستقبلة للصادرات المصرية

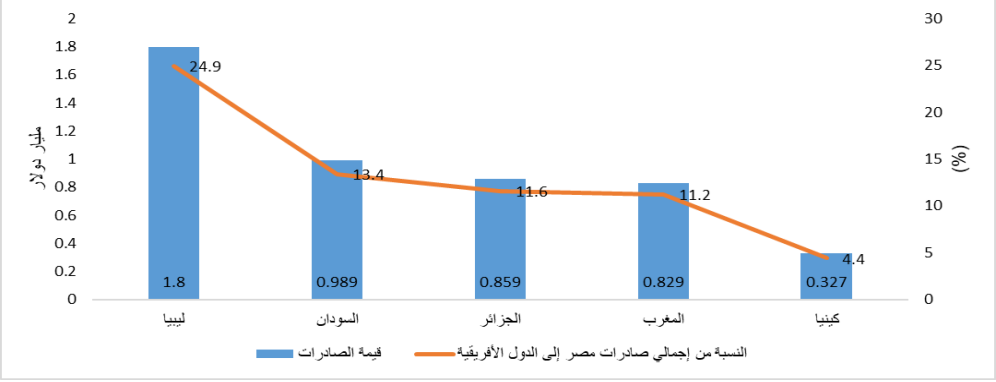

المصدر- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وجاء الأسمنت في قائمة السلع المصدرة من مصر للدول الأفريقية خلال عام 2023، وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، بنحو 701 مليون دولار، يليه اللدائن ومصنوعاتها بنحو 574 مليون دولار، ومنتجات مطاحن (دقيق ونشا وحبوب) بحوالي 375 مليون دولار، وفي نفس الوقت ارتفعت حصة الصادرات لإفريقيا من إجمالي الصادرات المصرية إلى 17.4% من إجمالي الصادرات في 2023 ارتفاعًا من نحو 12.2% في 2022.

أما عن الواردات، فقد بلغت 2.07 مليار دولار عام 2024 مقابل 1.8 مليار دولار عام 2023 بنسبة زيادة قدرها 15%، ووفقًا لأحدث البيانات المتاحة، تركزت أعلى قيم الواردات خلال عام 2023 في خمس دول بنسبة 82.6% من إجمالي واردات مصر من الدول الأفريقية، كما يتبين من الشكل أدناه:

الشكل -2 أعلى 5 دول أفريقية مُصدرة لمصر

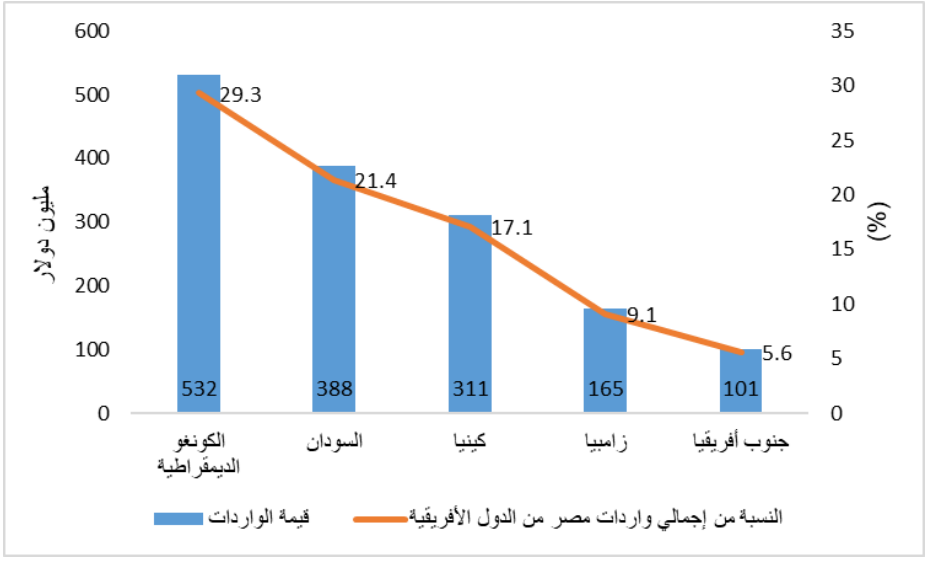

المصدر- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وجاء النحاس ومصنوعاته في قائمة السلع المستوردة من الدول الأفريقية خلال عام 2023، وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، بقيمة 710 مليون دولار بنسبة 39.1% من إجمالي السلع المستوردة، يليه البن والشاي والبهارات بقيمة 309 ملايين دولار بنسبة 17%، ومن ثم تأتي الحيوانات الحية في المركز الثالث بقيمة 175 مليون دولار بنسبة 9.7%.

من ناحية أخرى، بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الساحل والصحراء نحو 6.5 مليار دولار خلال عام 2023 بقيمة صادرات تبلغ 5.6 مليار دولار، وقيمة واردات تبلغ 925 مليون دولار، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا نحو 5.8 مليار دولار خلال 2023 بقيمة صادرات تبلغ 4.2 مليار دولار وواردات تبلغ 1.6 مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل نحو 3 مليارات دولار بقيمة صادرات تبلغ 1.7 مليار دولار، وقيمة واردات تبلغ 1.3 مليار دولار.

ب. مصر والكوميسا:

تضع الدولة المصرية ضمن أولوياتها تعزيز التبادل التجاري مع الدول الأفريقية، خاصة أن التعاون الإقليمي من خلال التكتلات التجارية أصبح واحدًا من أهم آليات تحقيق التنمية؛ لذا وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا «الكوميسا «عام 1998بهدف زيادة فرص التبادل التجاري مع الدول الأعضاء، وخلق بيئة محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ووضع قانون مشترك للاستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال.

وخلال عام 2024، بلغ إجمالي قيمة صادرات التجمع 4.3 مليار دولار مقابل 4.2 مليار دولار عام 2023 بنسبة ارتفاع قدرها 2.3%، في المقابل، بلغ إجمالي قيمة واردات التجمع 1.5 مليار دولار مقابل 1.6 مليار دولار عام 2023 بنسبة انخفاض قدرها 5.4% على أساس سنوي. بالنسبة للمجموعات السلعية للصادرات، فقد احتلت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى خلال عام 2024، أما بالنسبة للمجموعات السلعية للواردات فقد احتلت مجموعة المنتجات المعدنية

المرتبة الأولى، وذلك وفقًا للنشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام 2024 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جـ. اتفاقية «منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية»:

تعتبر مصر عضوًا في اتفاقية «منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية»، التي تستهدف خفض الحواجز التجارية ودفع النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في شتى أنحاء القارة، وإرساء سلاسل قيمة إقليمية في أفريقيا، كما إنها تُمثل فرصة للدول الإفريقية لتحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية عن طريق تحطيم الحواجز التجارية وتحسين بيئة مزاولة التجارة الأوسع نطاقًا. وبتخفيض الحواجز التجارية سوف تتمكن هذه الاتفاقية من دفع النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في شتى أنحاء القارة.

وفي هذا الإطار، أصدر السيد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» قرار رقم 212 لسنة 2023 بشأن الموافقة على نشر قوائم التخفيضات الجمركية والملاحق الخاصة باتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بالجريدة الرسمية، ويُعد ذلك التزامًا سياسيًّا بتنفيذ مواد الاتفاقية التي تقضي بإعداد جداول التخفيضات الجمركية.

د. جهود مصر لزيادة قيمة التبادل التجاري مع أفريقيا:

علاوة على ذلك، استضافت القاهرة نوفمبر 2019، ورشة عمل تحت عنوان «صنع في إفريقيا»، بهدف إنشاء نظام معلوماتي

لربط الموارد القارية بسلاسل القيمة الإقليمية، لتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج وتعزيز قيم الإنتاج المحلي الإفريقي، إلى جانب ذلك، أصدر السيد الرئيس «السيسي» سبتمبر 2024 قرار رقم 83 لسنة 2024 بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى عضوية صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا بهدف توفير رأس المال والخدمات المالية وغير المالية وخدمات الدعم للشركات في إفريقيا، مع التركيز على الأنشطة التي من شأنها أن تعزز وتسهل التجارة داخل إفريقيا والبنية الأساسية المرتبطة بالتجارة، والصادرات ذات القيمة المضافة سواء السلع أو الخدمات.

2. الاستثمارات المصرية في أفريقيا:

تُعد مصر الوجهة الاستثمارية الأولى في أفريقيا حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو 18.6% من إجمالي الاستثمارات في أفريقيا التي وصلت إلى 52.6 مليار دولار عام 2023، وفقًا لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن «الأونكتاد».

ويلعب القطاع الخاص المصري دورًا رائدًا في الاستثمارات بأفريقيا، حيث تتنوع مساهمات الشركات المصرية من بناء الجامعات إلى إقامة شبكات السكك الحديدية والطرق والكباري، ومن تشييد السدود إلى مشروعات الإسكان والطاقة، إذ تعمل مصر على تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية لتحقيق التكامل في مجال الطاقة، ونقل الخبرات الفنية، ودعم مشاريع الطاقة المتجددة في مختلف أنحاء القارة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بشكل مستدام وعادل. ومن بين أبرز الشركات المصرية العاملة في أفريقيا؛ شركة

«السويدى اليكتريك»، و«حسن علام»، و«لمقاولون العرب»، و«طلعت مصطفى»، و«هيرميس»، و«أوراسكوم كونستراكشون».

3. التعاون التنموي بين مصر والقارة الأفريقية:

في إطار التعاون التنموي بين مصر وأفريقيا، أعلن السيد الرئيس «السيسي» في يوليو 2014 عن دمج «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» و «الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والدول المستقلة حديثاً» لإنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية الهادفة لدعم وصقل مهارات الكوادر الأفريقية من خلال ما تقدمه من منح دراسية ودورات تدريبية بالتعاون مع مختلف المراكز المصرية، والاستجابة للاحتياجات العاجلة للدول الأفريقية من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والسبل المعيشية للشعوب الأفريقية، فضلًا عن دعم الدول الأفريقية بهدف تنفيذ وتحقيق أهداف برنامج التنمية المستدامة 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

وتم توسيع عمل الوكالة عام 2017، لتقوم بالإشراف على منظومة مصرية تنموية تعرف باسم « المبادرة المصرية للتنمية في دول حوض النيل»، وهو برنامج حكومي مصري يهدف لإقامة مشروعات تنموية من جانب الوزارات المصرية، خاصة وزارة الري والكهرباء والصحة والزراعة، بدول حوض النيل والقرن الأفريقي. وتمكنت المبادرة من إنشاء محطة كهرباء بالطاقة الشمسية في أوغندا، وإنشاء مركز للتنبؤات المناخية في جمهورية الكونجو الديمقراطية، والمساهمة في إنشاء مركز مجدي يعقوب لعلاج أمراض القلب في رواندا، وإنشاء محطات كهرباء بجنوب السودان( ).

كما قدمت مصر مساعدات فنية وصحية للدول الأفريقية خلال الأزمات المختلفة، حيث ركزت جهودها الطبية في أفريقيا قبل جائحة كورونا على نقل خبراتها وتدريبها وبناء مستشفيات في الدول الأفريقية من خلال الوكالة الأوروبية للتعاون الإنمائي، ووزارة الصحة والسكان، ومراكز طبية مصرية أخرى. وخلال أزمة انتشار كورونا، قدمت الدولة إمدادات طبية وأدوية عاجلة لمساعدة القطاعات الصحية الأفريقية على التخفيف من آثار الجائحة.

استخلاصًا لما سبق، لا يُمكن فصل زيارة السيد الرئيس «السيسي» لجيبوتي عن مسار العلاقات بين مصر وأفريقيا بشكل عام حيث أسست الزيارة تعزيزًا للحضور المصري في القارة الأفريقية، وفي دولة محورية بالقرن الأفريقي، كما تشكل هذه الزيارة دفعة قوية نحو تعزيز الوجود المصري في منطقة القرن الأفريقي، فضلًا عن ترسيخ مكانة مصر إقليميًّا ودوليًّا، والتأكيد على مدى محوريتها وأهميتها للقارة الأفريقية.

تخفيض سعر الفائدة في مصر: التأثيرات والتداعيات الاقتصادية

سالي عاشور
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد الاقتصاد المصري مؤخرًا تحولًا لافتًا في سياسته النقدية، تمثل في قرار البنك المركزي المصري بخفض سعر الفائدة بواقع 225 نقطة أساس للمرة الأولى منذ عام 2020، وذلك بعد تثبيته لسبع مرات متتالية. وبذلك، استقرت أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند 25% و26% و25.5% على التوالي، بالإضافة إلى خفض سعر الائتمان والخصم بنفس المقدار ليصل إلى 25.50%.

يُذكر أن استهداف التضخم يمثل حجر الزاوية في السياسة النقدية المصرية، حيث يُستخدم سعر الفائدة كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. وقد شهد معدل التضخم تباطؤًا حادًا في أسعار المستهلكين بالمدن من 24% في يناير إلى 12.8% في فبراير 2025، قبل أن يعاود الارتفاع الطفيف إلى 13.6% في مارس، ليبلغ سعر الفائدة الحقيقي نحو 11.75%.

يُعد سعر الفائدة أداة نقدية حيوية تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار، والتضخم، والنمو الاقتصادي، وقيمة العملة المحلية. ويسعى هذا التحليل إلى استعراض دوافع قرار خفض سعر الفائدة في مصر، وتأثيراته المحتملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وتداعياته الكلية، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص الناجمة عن هذه السياسة النقدية الجديدة.

تطور أسعار الفائدة في مصر منذ عام 2016:

يُظهر تطور أسعار الفائدة في مصر خلال الفترة من يناير 2016 وحتى أبريل 2025 تقلبات ملحوظة تعكس التحديات الاقتصادية المختلفة التي واجهتها البلاد. في بداية الفترة، كانت أسعار الفائدة في نطاق 11.5% إلى 12.5%.

شهدت الفترة اللاحقة ارتفاعًا تدريجيًا ومستمرًا في أسعار الفائدة، حيث وصلت إلى معدلات مرتفعة في يوليو 2018 عند 16.5% لعائد الإيداع و 17.5% لعائد الإقراض. يُعزى هذا الارتفاع بشكل كبير إلى جهود البنك المركزي المصري لاحتواء الضغوط التضخمية التي أعقبت تحرير سعر الصرف.

بدأ الاتجاه نحو الخفض التدريجي لأسعار الفائدة في بداية عام 2020، وتسارع بشكل ملحوظ مع تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في سبتمبر 2020 عند 8.75% للإيداع و 9.75% للإقراض، وذلك في محاولة لدعم النشاط الاقتصادي.

إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلًا، فمع تصاعد الضغوط التضخمية العالمية والمحلية، بدأ البنك المركزي في رفع أسعار الفائدة مرة أخرى بشكل تدريجي منذ بداية عام 2022، وتسارع هذا الرفع بشكل كبير في عامي 2023 و 2024 لمواجهة الموجة التضخمية الحادة. وقد وصلت أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها في يوليو 2024 عند 25% للإيداع و 26% للإقراض.

بحلول أبريل 2025، تشير البيانات إلى أول خفض في أسعار الفائدة منذ فترة طويلة، حيث انخفض عائد الإيداع إلى 24%

وعائـد الإقـراض إلـى 25%. قـد يعكـس هـذا التحـول بدايـة مرحلـة جديـدة فـي السياسـة النقديـة، ربمـا مـع توقعـات بانحسـار الضغـوط التضخميـة أو الحاجـة إلـى تحفيـز النمـو الاقتصـادي.

بشـكل عـام، يعكـس مسـار أسـعار الفائـدة فـي مصـر اسـتجابة البنـك المركـزي للتحديـات الاقتصاديـة المتنوعـة، بـدءًا مـن التضخـم الناتـج عـن تحريـر سـعر الصـرف، مـرورًا بتداعيـات الجائحـة، وصـولًا إلـى الموجـة التضخميـة العالميـة والمحليـة الأخيـرة. ويُعـد الخفـض الطفيـف فـي أبريـل 2025 نقطـة تحـول جديـرة بالمتابعـة لتقييـم الاتجـاه المسـتقبلي للسياسـة النقديـة فـي الـبلاد.

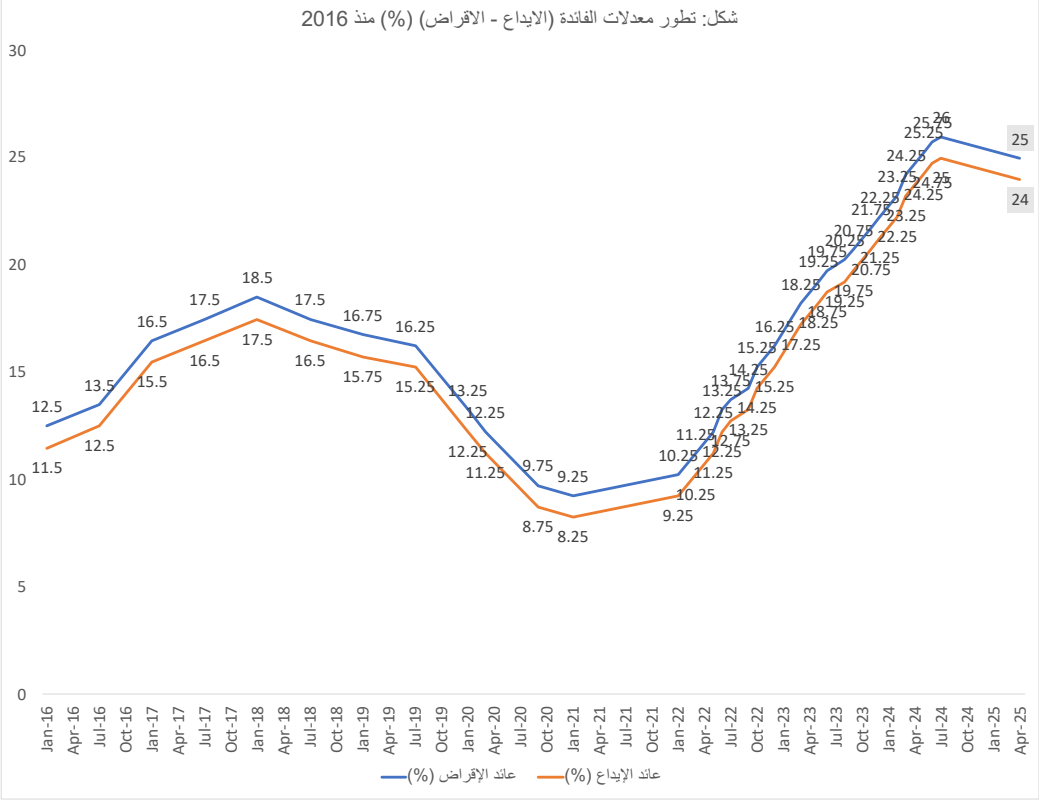

المصدر : البنك المركزي المصري.

الدوافع وراء خفض سعر الفائدة في مصر

1. تحفيز النمو الاقتصادي

يعد تخفيض سعر الفائدة أحد الأدوات التي تلجأ إليها البنوك المركزية لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يصبح الاقتراض أقل تكلفة للأفراد والشركات، مما يشجع على زيادة الاستثمارات والإنفاق الاستهلاكي. في مصر، يأتي هذا التخفيض في إطار خطة الدولة لتعزيز النمو بعد تباطؤ اقتصادي نتيجة الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وأيضا لحماية الاقتصاد المحلي مما يعرف بالركود التضخمي والذي يلوح بالأفق بعد قرارات الرئيس الأمريكي الأخيرة برفع التعريفات الجمركية وتقويض حركة التجارة العالمية والانتاج.

2. خفض تكلفة خدمة الدين العام

تمتلك مصر دينًا عامًا مرتفعًا، حيث تشكل خدمة الدين (أقساط وفوائد) جزءًا كبيرًا من الموازنة العامة. يؤدي تخفيض سعر الفائدة إلى تقليل العبء المالي على الحكومة، مما يتيح لها توجيه موارد أكبر نحو مشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أنه من شأن خفض الفائدة أن يقلل من كلفة ديون مصر. إذ أظهرت تقديرات بموازنة مصر للعام المالي 2025/2024 أن زيادة الفائدة بنسبة 1% تكلف الموازنة ما بين 75 إلى 80 مليار جنيه سنوياً بتكلفة الدين، وهو ما يعني أن خفض

الفائـدة الـذي أقـره البنـك المركـزي المصـري بواقـع 225 نقطـة أساس سيقلص تكلفة الديـن بما يصـل إلى 175 مليار جنيه سنوياً.

3. مواكبة تحركات السياسات النقدية العالمية

فـي تقريـره الصـادر فـي أبريـل 2025 تحـت عنـوان «آفـاق النمـو الاقتصـادي العالمـي»، سـلط صنـدوق النقـد الدولـي الضـوء علـى التحـولات الجوهريـة المرتقبـة فـي السياسـة النقديـة العالميـة. وأكـد التقريـر علـى الـدور المحـوري للسياسـة النقديـة فـي مواجهـة التحديـات الراهنـة، حيـث تبـرز الحاجـة إلـى تحقيـق تـوازن دقيـق بيـن كبـح جمـاح التضخـم ودعـم النمـو الاقتصـادي. ففـي ظـل تصاعـد التعريفـات الجمركيـة واسـتمرار اضطرابـات سلاسـل الإمـداد، قـد تجـد بعـض الـدول صعوبـة متزايـدة فـي الموازنـة بيـن احتـواء التضخـم والحفـاظ علـى مسـتويات الناتـج المحلـي. وحـذر التقريـر مـن أن توقعـات التضخـم قـد تشـهد تراجعًـا فـي ثباتهـا، لا سـيما مـع خطـر ظهـور صدمـة تضخميـة جديـدة فـي أعقـاب الصدمـة الحاليـة، ممـا يسـتدعي تشـديدًا قويًـا للسياسـات النقديـة فـي الاقتصـادات المعنيـة لمواجهـة هـذه الضغـوط. وعلـى الجانـب الآخـر، نبـه التقريـر إلـى أن الاقتصـادات التـي تواجـه آفاقًـا اقتصاديـة يسـودها ضعـف الطلـب قـد تتعـرض لخطـر الركـود مـا لـم يتـم اتخـاذ إجـراءات تحفيزية سـريعة، وعلـى رأسـها خفـض أسـعار الفائـدة الأساسـية. وفـي سـياق متصـل، شـدد صنـدوق النقـد الدولـي علـى الأهميـة القصـوى للحفـاظ علـى مصداقيـة إطـار السياسـة النقديـة، معتبـرًا اسـتقلالية البنـك المركـزي حجـر الزاويـة فـي هـذا الإطـار. فالاسـتقلالية تمكـن السـلطات النقديـة مـن اتخـاذ القـرارات الصعبـة فـي الوقـت المناسـب بمنـأى عـن الضغـوط السياسـية، وهـو مـا يعـزز اسـتقرار الأسـعار والنظـام المالـي علـى المديـن المتوسـط والطويـل.

4. السيطرة على التضخم

على الرغم من أن خفض الفائدة قد يؤدي نظريًا إلى زيادة التضخم بسبب ارتفاع الطلب، فإن البنك المركزي المصري يتخذ هذه الخطوة عندما يكون التضخم تحت السيطرة نسبيًا، أو عندما تكون هناك ضغوط انكماشية تهدد النمو الاقتصادي.

تأثيرات تخفيض سعر الفائدة على الاقتصاد المصري

1. التأثير على القطاع المصرفي؛ زيادة الطلب على الائتمان: مع انخفاض تكلفة الاقتراض، قد تشهد البنوك زيادة في الطلب على القروض الشخصية والعقارية والتجارية، مما يعزز النشاط الاقتصادي.

2. تأثيرات على الاستثمار والأعمال؛ تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية: يصبح تمويل المشروعات أكثر جاذبية، مما قد يشجع الشركات على التوسع وخلق فرص عمل جديدة، كما ستساهم انخفاض الفائدة على انتعاش قطاع العقارات عبر زيادة الطلب على القروض بغرض امتلاك العقارات كمخزن للقيمة، مما ينعش السوق.

3. تأثيرات على سوق الأوراق المالية؛ يؤدي خفض أسعار الفائدة إلى تأثيرات كبيرة على سوق الأوراق المالية، حيث يعمل على رفع أسعار الأسهم نتيجة تحول المدخرين من أدوات الدخل الثابت مثل شهادات الادخار إلى الاستثمار في البورصة بحثاً عن عوائد أعلى. كما ينخفض معدل الخصم المستخدم في تقييم

الشركات بسبب انخفاض الفائدة (معدل الخصم هو نسبة يتم على أساسها احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية للشركة مستقبلا، وكلما انخفض هذا المعدل ارتفعت القيمة الحالية أو القيمة العادلة)، مما يزيد من قيمتها العادلة ويُسهم في صعود أسعار الأسهم. في المقابل، تصبح السندات الحكومية والخاصة أقل جاذبية للمستثمرين، خاصة الأجانب، بسبب تراجع عوائدها. بالإضافة إلى ذلك، يحفز خفض الفائدة النمو الاقتصادي عبر تسهيل التمويل بأسعار منخفضة للشركات، مما ينعكس إيجاباً على أرباحها وأداء أسهمها. كما تزداد سيولة السوق نتيجة تشجيع الاقتراض والاستثمار بدلاً من الادخار. وتختلف استفادة القطاعات من هذا الإجراء، حيث تكون القطاعات كثيفة الاقتراض مثل العقارات والبنوك من أكبر المستفيدين، بينما تتأثر القطاعات المعتمدة على أدوات الدخل الثابت سلباً. وتتوقف شدة هذه التأثيرات على ظروف الاقتصاد الكلي وسياسات البنك المركزي.

4. تأثيرات على سعر الصرف والاحتياطي النقدي، قد يكون لخفض سعر الفائدة في مصر تأثيرات ملحوظة على سعر الصرف والاحتياطي النقدي الأجنبي. فعلى صعيد سعر الصرف، قد يؤدي هذا الخفض إلى تقليل جاذبية الاستثمار في أدوات الدين المصرية مثل أذون الخزانة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن عوائد مرتفعة. هذا الانخفاض في جاذبية الاستثمار يمكن أن يزيد من ضغوط الطلب على الدولار الأمريكي، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية. أما بالنسبة للاحتياطي النقدي الأجنبي، فإذا نتج عن انخفاض الفائدة خروج لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في أدوات الدين المحلية، فقد يشهد الاحتياطي النقدي تراجعًا، وهو ما يزيد من التحديات المتعلقة بالسيولة الأجنبية وقدرة الدولة على تلبية التزاماتها الخارجية.

وفـي هـذا السـياق، تبـرز فكـرة «تجـارة الفائـدة» (Carry Trade)، وهـي اسـتراتيجية اسـتثمارية تعتمـد علـى اقتـراض الأمـوال بعملـة ذات سـعر فائـدة منخفـض واسـتثمارها فـي أصـول بعملـة أخـرى ذات سـعر فائـدة مرتفـع لتحقيـق الربـح مـن فـرق أسـعار الفائـدة. تعتبـر تركيـا فـي كثيـر مـن الأحيـان بـديلاً لمصـر فـي هـذه التجـارة بالنسـبة لبعـض المسـتثمرين، حيـث قـد تقـدم أدوات الديـن التركيـة عوائـد أعلـى فـي فتـرات معينـة. وبالتالـي، فـإن خفـض سـعر الفائـدة فـي مصـر قـد يجعلهـا أقـل جاذبيـة مقارنـة بتركيـا أو غيرهـا مـن الأسـواق الناشـئة التـي تقـدم عوائـد أعلـى، ممـا قـد يـؤدي إلـى تحويـل بعـض تدفقـات رؤوس الأمـوال نحـو تلـك الأسـواق بحثًـا عـن فـرص أفضـل فـي تجـارة الفائـدة.

5. التأثيـر علـى التضخـم والأسـعار؛ قـد يكـون لخفـض سـعر الفائـدة تأثيـرات متباينـة علـى التضخـم والأسـعار. فعلـى جانـب الطلـب، إذا أدى انخفـاض الفائـدة إلـى زيـادة كبيـرة فـي الإنفـاق الاسـتهلاكي والاسـتثماري، ولـم يصاحـب ذلـك زيـادة مماثلـة فـي المعـروض مـن السـلع والخدمـات، فقـد ينتـج عـن ذلـك ارتفـاع فـي معـدلات التضخـم. وعلـى الجانـب الآخـر، قـد يحسـن انخفـاض الفائـدة القـدرة الشـرائية للمواطنيـن بشـكل جزئـي مـن خلال تقليـل قيمـة أقسـاط القـروض، ممـا يزيـد مـن الدخـل المتـاح للأسـر. ومـع ذلـك، سـيكون لهـذا الخفـض تأثيـر سـلبي ملحـوظ علـى المدخريـن، خاصـة كبـار السـن الذيـن يعتمـدون بشـكل كبيـر علـى الودائـع والشـهادات البنكيـة ذات العائـد الثابـت والمنخفـض المخاطـر كمصـدر للدخـل الشـهري. فانخفـاض العوائـد علـى شـهادات الادخـار وحسـابات التوفيـر سـيقلل مـن الأمـوال التـي يحصـل عليهـا هـؤلاء المدخـرون كفائـدة، ممـا قـد يدفعهـم للبحـث عـن بدائـل اسـتثمارية ذات مخاطـر أعلـى لتعويـض هـذا النقـص فـي الدخـل. بالإضافـة إلـى ذلـك، يمكـن أن يـؤدي

انخفاض الفوائد التي يحصل عليها المدخرون إلى تقليل السيولة المتاحة لديهم وبالتالي خفض الطلب الكلي في الاقتصاد، وهو ما قد يساهم بدوره في تخفيف الضغوط التضخمية.

ختاما، يعد تخفيض سعر الفائدة في مصر سياسة نقدية لها إيجابياتها وسلبياتها، وتختلف تأثيراتها حسب الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية. في المدى القصير، يمكن أن يساهم هذا التخفيض في تحفيز النمو وزيادة الاستثمارات، لكنه يحمل مخاطر مثل ارتفاع التضخم وضغوط سعر الصرف. لذلك، يجب على البنك المركزي والحكومة المصرية مواكبة هذه السياسة بإجراءات داعمة، مثل تحسين مناخ الأعمال وزيادة الإنتاجية، لضمان تحقيق النتائج المرجوة دون آثار سلبية كبيرة. في النهاية، يعتمد نجاح هذه السياسة على التوازن بين تحفيز الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار المالي.

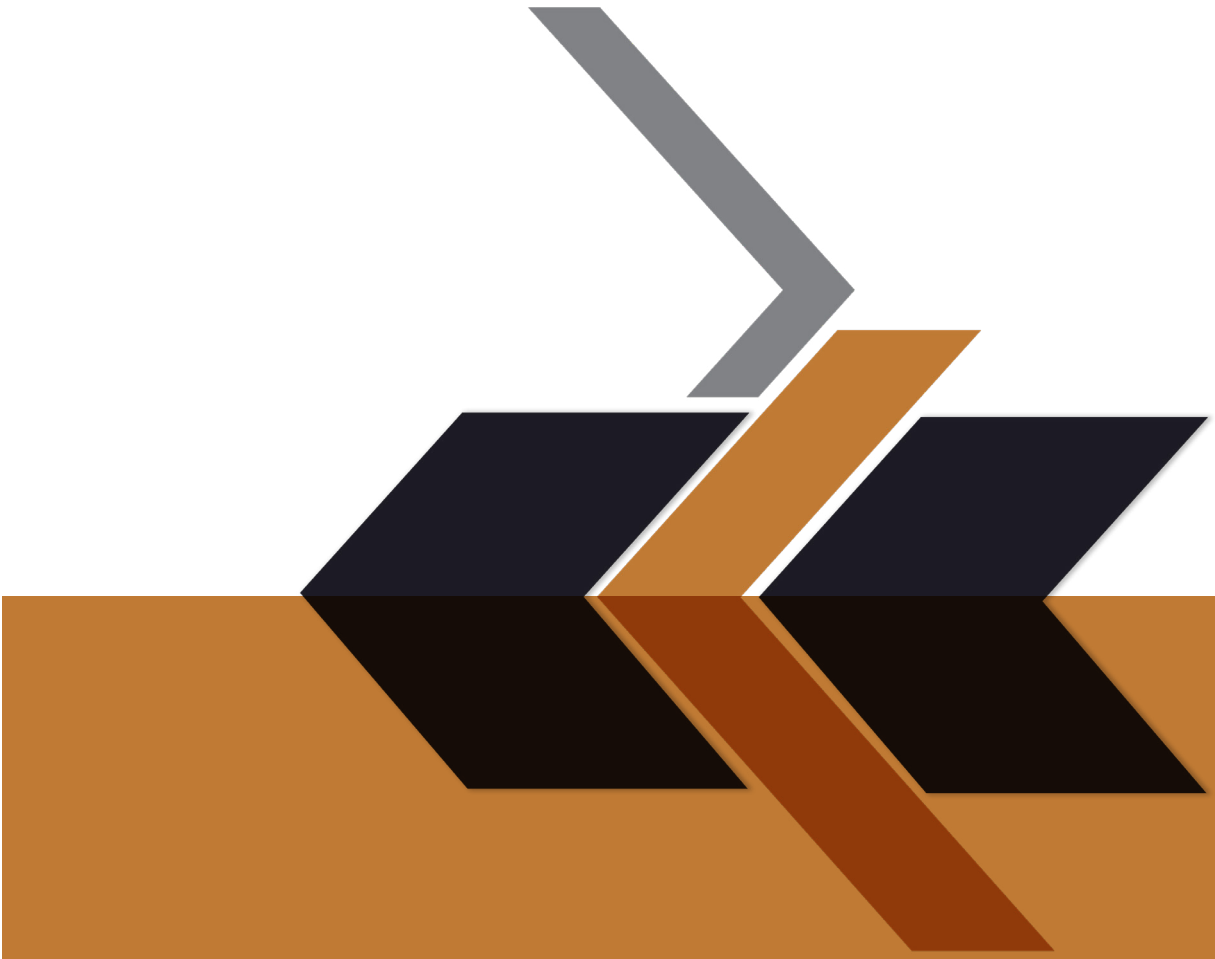

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg